

المسيحيون السوريون ضحية نظام ووقائع تكرر المخاوف



■ حسام ميرو

حول مآلات "الثورة" إلا أن هؤلاء المثقفين في جلهم لا يمتلكون التأثير الفعلي في حاضنتهم الاجتماعية، وقد كان كثيرون منهم بعيداً عن وسطه الاجتماعي والديني بحكم ميوله الفكرية.

— بعد أن دخلت سوريا فعلياً في صراع دموي تغذيه أطراف إقليمية باتت الكتلة الرمادية لا تجد نفسها لا في خطاب النظام ولا في خطاب المعارضة.

— أرسلت الفيديوها التي تصور قطع الرؤوس من قبل جماعات تكفيرية رسائل مخيفة لعموم الأقليات، كما بثت بيانات بعض القوى حول عزمها إقامة دولة الخلافة الإسلامية في سوريا خوف من عودة المسيحيين إلى وضع أهل الذمة.

بالطبع، هذه النقاط وغيرها، كان من شأنها أن تضع عموم المسيحيين على الحياد، أو تجعل فئات منهم تقف ضد فكرة "الثورة" من الأساس، لكن تطورات الأوضاع جعلت خوف المسيحيين على مستقبلهم أمراً واقعاً.

إننا لا نقدم في هذا المقال رأياً يجعل من المسيحيين في سوريا في موقع التعالي على ألام السوريين، لكن ما نحاول قوله، إن الخطاب الوطني الحقيقي القائم على المواطنة والذي يتلازم مع ممارسة مطابقة له وحده الكفيل بتجاوز ثنائية الأكرية والأقلية، لكن بين الرغبة والواقع ثمة مسافة، وثمة وقائع باتت ترسخ اتجاهات أخرى، وحصة النظام من المسؤولية هي حصة الأسد.

عمومية، وليس عن الخطاب الرسمي الذي يصدر عن هذه الجهة الكنسية أو تلك.

الأحزاب اليسارية المعارضة، أو اليسارية عموماً، ضمت في كوادرها الكثير من المسيحيين، وقد دخل بعضهم إلى المعتقلات، وهناك شخصيات مسيحية تنشط في الحدث السوري، وبعضها يتبوأ مكانة قيادية في بعض التشكيلات، لكن هذا لم يمنع بطبيعة الحال أن يكون الشك بموقف المسيحيين من "الثورة" هو سيد الموقف عند شرائح واسعة من السوريين، وهو موقف له وجاهته من جهة، ويحتاج إلى نقاش فكري ووطني من جهة أخرى.

وهنا، لا بد من إثارة بعض النقاط المهمة :

— لقد استخدمت الأقليات من قبل البعث للتأكيد على الوحدة الوطنية المزيفة (الصورة النمطية التي كانت تلتقط في المناسبات، وتجمع في كادرها رجال دين مسيحيين ورجال دين مسلمين).

— إن الدعاية الإعلامية للنظام حول البعيع الإسلامي قد تركت مفعولها لدى الكثير من المسيحيين، في ظل غياب ثقافة فكرية وسياسية، ما يسمح للإعلام أن يكون مؤثراً وفعالاً.

— في اللحظة التي تعسكت فيها الانتفاضة، وتشكلت فيها الكتائب المسلحة، مالت معظم التسميات إلى استلهاً التراث الإسلامي، وهو ما أكد عند فئات واسعة من المسيحيين مقولات النظام، وعلى الرغم من سعي مثقفين مسيحيين إلى بث خطاب مطمئن

أطلق دخول الكتائب المعارضة إلى بلدة معلولا (تبعد 50 كيلومتراً عن دمشق)، وما تلا الدخول من اختطاف راهبات من أحد أديرتها، أطلق موجة جديدة من النقاش بين السوريين حول موقع المسيحيين من الثورة السورية، كما أطلق موجة من الاتصالات الدولية حول ضرورة حماية المسيحيين في سورية بشكل خاص، والأقليات بشكل عام، فما زال واقع المسيحيين العراقيين بعد الاحتلال الأمريكي وموجة العنف الطائفي ماثلاً في الأذهان، فقد هاجر معظم المسيحيين العراقيين، وما تبقى منهم هو فعلياً خارج الصراع.

شكل المسيحيون في سوريا عند مطلع القرن الماضي حوالي 30% من سكان سورية، وقد انخفضت هذه النسبة على مراحل عدة، فمع مجيء البعث إلى السلطة، وتوجه الاقتصاد نحو "الاشتراكية" هاجر الكثير من المسيحيين إلى بلدان أوروبا وأمريكا، فقد كان لهم قبل مجيء البعث مكانة مهمة على المستوى الاقتصادي، وقد تراجعت هذه الأهمية في ظل التوجه الاقتصادي الجديد، ما دفع قسم من المسيحيين إلى الهجرة.

اليوم تتراوح التقديرات حول نسبة المسيحيين من مجمل السكان، وهي في أعلى تقدير لا تتجاوز نسبة 10% من إجمالي السوريين، ويمكن أن تنقلص إلى أكثر من ذلك بكثير إذا ما سارت الأمور نحو استمرار الصراع، إذ لا يجد المسيحيون (في عمومهم) أنفسهم جزءاً وازناً من الصراع، وهنا نتحدث عن حالة

صعود كردستان الكبرى حقيقة تسبق السياسات

■ تيد جالين كارينتر - ترجمة وإعداد «البديل»



على وجود سياسة متماسكة ، رغم وجود أدلة متزايدة على أن "المسألة الكردية" أصبحت عاملاً أكثر أهمية من أي وقت مضى، ويحتمل أن تكون مدمرة . واشنطن لا تزال رسمياً تدعم النظام في بغداد باعتباره الحكومة الشرعية لجميع العراق ، حتى أن الحكومة لا تمارس أي سلطة ذات مغزى على الشمال الكردي . تصرح إدارة أوباما بأنها تشارك أنقرة الالتزام بسلامة سوريا وسيادة أراضيها، لكن سوريا في الواقع تتكسر، والمنطقة الكردية في شمال شرق البلاد تتحرك بسرعة نحو الاستقلال الفعلي .

باعتراف الجميع، تشكل القضية الكردية مشكلة دبلوماسية شائكة بالنسبة لواشنطن. السكان الأكراد في العراق ببساطة هم الفصل الأكثر ديمقراطية ، وحكومة أربيل موالية للغرب في هذا البلد المضطرب. و على الرغم من أنه من المبكر جداً أن نقول إن الأكراد في سوريا لهم التوجه ذاته لأكراد العراق، لكن الدول الموجودة في الشرق الأوسط تقلق كثيراً حول الآثار المترتبة على نشر الحكم الذاتي الكردي ، وواشنطن غير راغبة في تجاهل اعتراضاتهم، ناهيك عن استبعادها.

إن قادة الولايات المتحدة بحاجة لأن يسألوا أنفسهم، ما إذا كانت السياسة القائمة والتي تصر على بقاء العراق موحد أو سورية موحدة هي سياسة تتصل بالحقائق الموجودة على أرض الواقع. أن إعطاء الاعتبار لإقامة علاقات مع دولة كردستان المستقلة التي تمتد عبر الحدود بين العراق وسوريا يجعل بما يقبل الشك حكومات تركيا والعراق وسورية في حالة غير مريحة، لكن أحد الاختبارات الحاسمة للحكمة هو الاعتراف بالواقع الجديد عندما تكون السياسة الحالية في وضع لا يسمح بالدفاع عنها.

الغاشمة . وعلاقة أنقرة مع حكومة إقليم كردستان في العراق أصبحت أكثر دقة بكثير من قبل. في الواقع ، فإن العلاقات الاقتصادية بين تركيا و كردستان العراق تستمر في النمو بوتيرة سريعة جداً. الشركات التركية ترى كردستان باعتبارها المنطقة الأكثر جذباً للاستثمارات ، وخطوط الأنابيب بين شمال العراق وتركيا هي وسائل ضرورية لإنتاج النفط في كردستان . عناصر المنفعة المتبادلة بين الطرفين موجودة، ولكن الاعتبارات الأمنية أيضاً قد تكون الأهم لدى أنقرة لاتخاذ موقف أكثر مرونة تجاه حكومة إقليم كردستان. مع تجدد العنف في مناطق أخرى في العراق، وبعض الأتراك يرون أن وجود منطقة سلمية مستقرة تحكمها حكومة إقليم كردستان كم منطقة عازلة بين تركيا وفوضى العراق أمر ممكن.

في الوقت نفسه، فإن القادة الأتراك قلقون من ظهور كيان كردي آخر على حدود بلادهم، حتى قبل الإعلان الرسمي عن حكومة الحكم الذاتي المؤقتة لمنطقة كردية في سوريا ، حذر مسؤولون في أنقرة أن مثل هذه الخطوة أمر غير مقبول. أكد نائب رئيس الوزراء التركي بولنت أرينج أن حكومته لن تتسامح مع إنشاء منطقة الحكم الذاتي الكردية على الأراضي السورية. ويخشى المسؤولون الأتراك من أن يكون هذا الكيان مقدمة للاندماج مع أكراد العراق في كردستان الكبرى، والذي سيشكل تحديات كبيرة للسياسة التركية تجاه أكراد تركيا. سياسة أنقرة بشأن القضية الكردية تبدو الآن متناقضة ، مشوشة حتى قليلاً. ولكن على الأقل يحاول المسؤولون الأتراك معالجة عودة ظهور القضية الكردية كمصدر رئيسي للقلق في الشرق الأوسط. مسؤولون أميركيون ، من ناحية أخرى، يتصرفون مثل الغزلان الذين وقعوا تحت ضوء المصابيح الأمامية . هناك عدد قليل من الدلائل

وضع الشعب الكردي ، وهو أكبر جماعة عرقية في العالم بلا وطن، كان مصدراً لعدم الاستقرار في تركيا والعراق و إيران على مدى عقود. ولكن مع بداية الحرب الأهلية في سوريا ، وتصاعدت وتيرة مسرح جديد في الصدارة فيما يتعلق بهذه المسألة. لعدة أشهر، قوات ال (pyd) الكردية اشتبكت مع قوى إسلامية أخرى، وسجلت انتصارات عسكرية كبيرة في الجزء الشمالي الشرقي من البلاد ضد جبهة النصرة و "داعش" . وقد استعد الأكراد منذ شهر لتوسيع قوتهم بشكل كبير في هذا المجال. في أعقاب أحدث انتصارات على القوات الإسلامية في أواخر أكتوبر/ تشرين الأول الماضي ، اتخذ حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني أخيراً الخطوة التالية. أعلن إنشاء "حكومة الحكم الذاتي المؤقت" للمنطقة الكردية في سوريا . كان من الواضح تماماً أن هذا لم يكن تدبيراً مؤقتاً . وأكد الإعلان نفسه أن الانتخابات لتشكيل حكومة على المدى الطويل سيتبع قريباً.

تسبب هذا الإعلان بعدم الارتياح لأنقرة وبغداد، ورفع مستوى القلق من ولادة كيان جديد ومستقل للأكراد. يبدو أن القادة الأتراك غير متأكدين على نحو متزايد بشأن كيفية التعامل مع القضية الكردية . وشنت أنقرة كفاحاً مسلحاً ضد الانفصاليين منذ عقود نابعة من الداخل ، بقيادة حزب العمال الكردستاني (PKK) . و كان المسؤولون الأتراك غير راضين بشكل ملحوظ عندما استغلت القوات الكردية في العراق قرار الولايات المتحدة فرض منطقة حظر جوي فوق شمال العراق خلال 1990م لإنشاء منطقة حكم ذاتي هناك.

ولكن في السنوات القليلة الماضية ، حققت حكومة رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان جهود أكثر جدية لمعالجة المشاكل المحلية الكردية في تركيا من خلال العملية السياسية بدلاً من مجرد القوة

اللاجئون الفلسطينيون في سوريا بين مطرقة النظام وسندان المعارضة

حسام الميلاذ

المقاومة لصالح التورط في المؤامرة على سورية. ويطالبها الطرفان بأن تعود «حماس المقاومة». ويبدو أن النظام والمعارضة كلاهما يستحوذان على العقلية ذاتها والتي ترى أن المقاومة تبدأ في سوريا وتنتهي بها. أما «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة» بقيادة أحمد جبريل، والتي لم يعد لها أي رصيد جماهيري تخشى أن تخسره، فتفسير قدما في وضع القرار الفلسطيني بيد الآخرين. وقد برهنت أحداث الخالصة قبل بدء الأزمة السورية حالة السخط الجماهيري على هذا الفصل. واليوم يحملها غالبية الفلسطينيين في المستويين الرسمي والشعبي مسؤولية التورط المباشر للفلسطينيين في الحرب الأهلية في سورية، والخروج عن الإجماع الفلسطيني في هذا الصدد. لكن مع ذلك لا يمكن تلخيص معاناة الفلسطينيين في سوريا بتحميل المسؤولية كاملة لجبريل وحده، ففي هذا اختزال واضح للمسألة برمتها، بغية التهرب من رؤية أكثر عمقاً تضع عوامل وأطراف أخرى أمام مسؤولياتهم حيالها.

حين أراد الراحل ياسر عرفات التوجه إلى فلسطين عقب اتفاق «أوسلو»، كان مقتنعا أن «أوسلو» مغامرة لم تتضح عواقبها بعد، لذا أراد الحفاظ على الكثير من الهياكل التنظيمية والمؤسسات الفلسطينية في الشتات، حتى أن مكتب التعبئة والتنظيم الخاص بحركة «فتح» التي يقودها عرفات نفسه بقي لسنوات طويلة في تونس وربما لم ينقل إلى الداخل إلا بعد وفاة الزعيم الفلسطيني. اليوم بات واضحا أن الانقسام الفلسطيني بين الداخل والشتات بات على حساب الأخير، لاسيما بعد أن نقلت كافة الفصائل الفلسطينية ثقلها إلى الداخل، وبعد أن أثبتت الوقائع مدى هشاشة المجتمع المدني الفلسطيني ومؤسساته في المخيمات في ظل غياب برنامج سياسي محدد لفلسطيني الشتات وتركيز الجهد السياسي الفلسطيني على المسار التفاوضي. لقد بات الشتات اليوم هو المغامرة غير محسوبة العواقب.

لم يبق من سكان مخيم اليرموك الذين بلغ تعدادهم حوالي 150 ألفا سوى ما يقارب العشرون ألفا، لجأ بعضهم إلى مناطق أخرى، واختار بعضهم اللجوء إلى خارج سورية، وبعضهم غرق في عرض البحر، وآخرون مع نساءهم وأطفالهم رهن الاعتقال والنفي في دول الجوار. لا يزال مخيم اليرموك حتى اللحظة يعاني من حصار خانق في ظل قصف وتبادل لإطلاق نار مستمر، مع فشل كل المبادرات والتفاهات لتحديد المخيم وإبقائه خال من السلاح والعنف. وقد أطلقت مؤخرا المؤسسات والهيئات الإغاثية العاملة في المخيم نداء استغاثة يبدو أنه الأخير. لاشك أنه لا المخيم ولا الدم الفلسطيني يحوز قيمة أعلى من الناحيتين الأخلاقية والإنسانية من باقي الأراضي السورية ولا من الدم السوري، ومن البديهي ألا يكون مخيم اليرموك أعلى من حمص كما عبر عن ذلك وزير سوري، لكن ما نرمي إليه أن اللاجئين السوري يبقوا سورياً على أرض وطنه، وإن اختار أن يتركها فهوته السورية وحق عودته غير مهددان سياسياً أو قانونياً، لكن الحال تختلف مع اللاجئين الفلسطينيين، إذ أن بقاء المخيمات الفلسطينية يعني الحفاظ على مجال سوسولوجي فلسطيني يكون الضامن الرئيس لحق العودة لهؤلاء اللاجئين.



لصالح أحد الطرفين وكان منهم أيضا ما بات يسمى بالعرف السياسي السوري بالكتلة الصامتة. وعموما تعاطف الفلسطينيون مع معاناة السوريين لاسيما في المناطق المجاورة لمخيماتهم، فسارعوا إلى مد يد العون لهم وتقديم أعمال الإغاثة المتنوعة، وكانت المخيمات الفلسطينية في البداية ملاذاً آمناً للاجئين السوريين، ولاحقاً دفع مخيم اللاجئين الفلسطينيين في درعا ثمن ذلك، تلاه مخيم الرمل الذي كان قد تحول إلى مشفى ميداني إبان الأحداث الذي شهدتها منطقة الرمل الجنوبي في اللاذقية، ولا تزال معاناة مخيم اليرموك مستمرة حتى اليوم. منذ البداية أيضا كانت الورقة الفلسطينية عرضة للتجاذبات المختلفة من قبل كافة أطراف النزاع السوري، فوقع الفلسطيني بين مطرقة النظام وسندان المعارضة، وباتت تهمة إنكار الجميل تطاله دائماً حين يختار ألا يكون مع أحد الطرفين. وربما هذه التهمة ليست جديدة على اللاجئين الفلسطينيين الذي عرف في دول اللجوء دائماً بشغبه السياسي والأمني مما حرمة الرضى الرسمي وبعضاً من الرضى الشعبي، حتى وإن أدرك هذه المرة أنه أصبح بلا حدود ضحية للاعتبارات السياسية والأمنية شعبياً ورسمياً.

فضلت السلطة الفلسطينية وغالبية فصائل منظمة التحرير الوقوف على الحياد وعدم التورط في الشأن السوري، كي لا يدفع الفلسطينيون مرة أخرى ما دفعوه ثمناً لمواقفهم في الكويت إبان الاحتلال العراقي، أو ثمناً للاعتبارات الطائفية في العراق، والتي انعكست في الحاليتين سلباً على القضية الفلسطينية واللاجئين الفلسطينيين. لكن سياسة الحياد هذه لم تمكن السلطة ولا المنظمة من حماية اللاجئين الفلسطينيين في سوريا ولا تجنبهم رحلة لجوء جديدة، ولم تجنب مخيماتهم الدمار أو أعمال العنف والقتل، الأمر الذي يدفعنا للتساؤل عن الفرق بين الحياد والصمت الذي لا يعبر إلا عن العجز السياسي والميداني أولاً في التمثيل الحقيقي لهؤلاء اللاجئين قبل العجز عن غيره.

اختارت حركة حماس التضحية بالدعم التقليدي الإيراني والسوري لصالح رصيدها الجماهيري العربي، ومع ذلك لم يلقَ موقفها هذا رضى العديد من أطراف المعارضة السورية، رغم أنه صب عليها سخط النظام السوري، فأطلق ضدها حملة تشهير إعلامي كان عنوانها العريض تخلي حماس عن

في العام 1948م، لجأ إلى سوريا حوالي 90 ألف فلسطيني شكلوا ما نسبته 11% من المجموع العام للاجئين الفلسطينيين. وشكل الفلسطينيون في حينه نسبة 3.2% من مجموع السكان، ولم يكن لهذه النسبة أن تشكل ضغطاً على المجتمع السوري من أي نوع، كما أن سوريا في حينه كانت بلداً قليل الكثافة يتمتع بأوضاع اقتصادية معقولة، ويتميز بالتجانس العرقي والديني (90% من العرب، و75% من المسلمين السنة). طبقت سوريا قرار جامعة الدول العربية الممثل ببروتوكول الدار البيضاء الصادر في العام 1965م، فتمتع الفلسطينيون بوضع قانوني وحقوق متساو مع السوريين من حيث سوق العمل والوظائف الحكومية والتعليم والخدمات الاجتماعية، كما يؤدون الخدمة الإلزامية في الجيش السوري وجيش التحرير الفلسطيني (هو فعلياً تحت قيادة الجيش السوري)، ويحملون وثائق سفر تمكنهم من الخروج والعودة، مع بعض القيود على التملك ودون حق التجنس أو التصويت والانتخاب. ولم يتمتع فلسطينيو الشتات بهذه المزايا باستثناء الحالة المصرية في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر.

استطاع الفلسطينيون أن يندمجوا في وقت قصير نسبياً في المجتمع السوري تناسب ذلك طرداً مع تساؤل أمل العودة القريب إلى ديارهم التي شردوا منها. ويبلغ عددهم اليوم حوالي نصف مليون لاجئ. يتوزعون على عشرة مخيمات رسمية وثلاث أخرى غير رسمية، ويعتمدون على الخدمات الأساسية التي تقدمها الحكومة السورية وعلى خدمات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الاونرو) لاسيما الطبية والتعليمية. وتلعب الكفاءات الفلسطينية دوراً مهماً في المجتمع السوري لاسيما في قطاعات الإدارة والطب والتعليم والهندسة والبناء والمهن المتصلة به، ولم تتعد نسبة البطالة بين الفلسطينيين أكثر من 11%.

بالإضافة إلى معاناة اللجوء الخاصة بالفلسطيني، يشارك الفلسطينيون إخوتهم السوريين مشكلاتهم الاجتماعية المعيشية والسياسية. ومنذ اندلاع الانتفاضة السورية بطابعها السلمي لتتحول إلى مواجهة مسلحة مفتوحة، كان من الطبيعي أن ينقسم الفلسطينيون على المستوى الشعبي كما هو حال السوريين، بين مؤيد ومعارض ليكون بينهم القتلى والجرحى والمعتقلين. هناك من حمل السلاح



محاربة الإرهاب في ظل الأسد معركة مع طواحين الهواء

■ غازي دحمان

وإرهابه، يضاف إلى هؤلاء استقدام آلاف المجرمين المحترفين من روسيا وكوريا وبعض جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابقة، حيث يحصلون على مقابل مادي كبير يتم اقتطاعه من حق السوريين المحرومين والذين وصل عدد الذين هم بحاجة إلى مساعدات فورية حوالي تسعة ملايين، فيما وصل عدد الذين يتهدهم خطر الجوع عتبة المليوني شخص.

ليس من حق أحد أو جهة التحدث عن الإرهاب في ظل وجود بشار الأسد واستمراره باغتصاب الحكم في سورية، ليس ثمة إرهاب أسوأ من ذلك الذي يمارسه من يدعي أنه رئيس لشعب ويستدعي المجرمين عبر شركات مقاوله لقتل مواطنيه، ويختبئ وراء مراقب الشيعية ليستثير فيهم الغرائز والحمية لقتل السوريين، وإن كنا في سورية لا ننكر بعض الممارسات الإرهابية التي تمارسها بعض الأطراف المنخرطة بالحدث السوري، فإننا نعرف أننا كسوريين لم نستدعي أحداً لفعل ذلك، على العكس يعرف العالم خيوط العلاقة التي ربطت بين تنظيم القاعدة وكل من النظامين السوري والإيراني حيث استخدموه لقتل الآلاف من العراقيين في سبيل إخضاعهم لمخططات إيران، ومن ينسى في سورية كيف تحولت البلاد إلى أوتوستراد سياعي وعلني لنقل عناصر القاعدة من مطار دمشق إلى الأراضي العراقية عبر رحلات كانت تنظمها أجهزة الأمن السورية جهاراً ونهاراً.

محاربة الإرهاب وتنحية الأسد صنوان لا ينفصلان، المفروض تركيز الاهتمام في هذا السياق على محور الإرهاب وصانعه ومفتعله في سورية، وهو بشار الأسد، ذلك أن محاربة الإرهاب إن تمت ببقائه فستكون أشبه بعملية محاربة طواحين الهواء.

حسناً ما دام مناخ الواقعية والتعقل هو السائد فإنه يتوجب أن يقف العالم على وقائع الحدث السوري وتفصيله كما هي وليس انتقاء بعض التفاصيل من سياقها العام وتقديمها على أنها الحدث الحقيقي، وعليه فحين الحديث على الإرهاب لا بد من التأكيد على أن الإرهاب الحقيقي هو ما يمثله ويمارسه بشار وحلفاؤه على جسد الشعب السوري، ولا يحتاج الأمر للبحث عن شواهد وأدلة لإثبات هذه الحقيقة الفاضحة، إذ تكفي قائمة القتلى التي تكاد تلامس الربع مليون مواطن سوري، ومثلهم معوقين، وعشرات آلاف المخفيين، ومئات المقابر الجماعية المخفية، زد على ذلك ثلاثة ملايين لاجئ خارج سورية، وملايين النازحين داخل سورية نفسها، وتدمير حواضر ومدن بكاملها انطلاقاً من كونها تخص المكون الاكثري في البلاد.

عند الحديث عن الإرهاب أيضاً يتوجب التذكير بأن فصائل المرتزقة الإرهابية التي تعمل بشكل منظم ودائم هي الكتائب التي تقاتل بجانب النظام، وهي تمارس كل أنواع الجرائم التي تحظرها قوانين الحرب وذلك لأن نظام بشار الأسد منحها الصلاحية الكاملة وحرية التصرف مقابل إنقاذ نظامه، وفي مرحلة لاحقة لم يعد له القدرة على السيطرة على سلوكها حتى لو أراد، وهي نوع من أخطر أنواع المرتزقة معفية من أي التزام قانوني وأخلاقي، وبالتالي فهي تمارس الجريمة بكل مستوياتها ودرجاتها بدءاً من النهب والاختصاص ونهاية بقتل الناس وتهجيرهم.

وتسجل مصادر محيطة أعداد هؤلاء المرتزقة بأكثر من مئة وخمسين ألف تم جلبهم من إيران والعراق ولبنان واليمن وباكستان، تحت ذريعة الدفاع عن العتبات المقدسة وهي ليست سوى واجهة من أجل ممارسة جرائم بحق السوريين دافعها الحقيقي الانتقام الطائفي من شعب آخر عبر استعباده

ثمة جهود دبلوماسية وسياسية مكثفة تحظى بتغطية إعلامية منسقة، يجريها مشغلو نظام بشار الأسد الخارجيين، روسيا وطهران، تهدف إلى حفر الأزمة السورية عن عناصرها الأساسية بوصفها مشكلة شعب أو أجزاء كبيرة منه مع نظام عائلة استبدادية متسلطة، وإن تحالف معها بعض المكونات وأصحاب المصالح، إلى مشكلة محاربة ما يسمى بالإرهاب ضد بعض المجموعات المتطرفة التي نشأ أغلبها من خلال مختبرات النظام والدول المشغلة له وإما كانت نتيجة استدعاء لها كإفراز طبيعى للحرب الطائفية التي يشنها الحلف المذكور على مكون سوري بعينه بقصد تدميره وإخضاعه وإجهاض كل إمكانات الثورة بداخله.

من موسكو إلى طهران وبغداد يبدو الحديث عن محاربة الإرهاب مزدهراً حتى أنه بات يجري الحديث عن تشكيل أليات إنجاز هذه المهمة كأولوية سورية بل وإقليمية وعالمية، وبالتالي فرض نتائج مسبقاً على مؤتمر جنيف 2 المزمع عقده في بداية العام القادم، على أساس تشكيل حكومة موسعة بقيادة عميل روسيا ووكيل طهران على أن يجري ضم الثوار في أطر جيش موحد من أجل محاربة الإرهاب.

بالطبع ما يشجع على مثل هذه الأطروحات اعتقاد روسيا وإيران أن المناخ العالمي صار مهيأاً للقبول بأي حل للأزمة السورية وأنه يتجه إلى توكيلهما هذا الملف بالكامل وما عليهما سوى إخراج الحل المناسب، وبالتالي فإن الأمر لا يتطلب أكثر من تقديم رواية متماسكة عن خطر الإرهاب وأولوية محاربته في هذه الظروف وجعل قضية تنحي الأسد تبدو غير منطقية وواقعية في مثل هذه الظروف، ألا تستدعي الواقعية مثل هذا النمط من التفكير وخاصة وأنه يجري تقديم السياسات الانتهازية وغير الإنسانية على اعتبارها سياسيات واقعية؟

مغادرة عنق الفيسبوك: دورة النهوض الثقافي في سورية

■ علاء الدين الزيات



ككل انتفاضة (١) لم يحدث أن غُيب المنعكس الثقافي في ثورة بقدر ما غيب في مجريات الواقع السوري . كانت انتفاضة بالعمق حبلى بالشك وفقدان الثقة بقدر غياب المشروع (الاجتماعي / الثقافي) الحامل لها . وتطورت بأبعاد ثلاثة ، اتساعاً وعمقاً وزمناً.. ولكن ساحتها الثقافية لم تغادر الارتباك . المثقفون بالعادة ليسوا طواقم إسعاف ترمم روح المجتمع المذبوح . هم ينكفئون عادة يصابون بالإحباط أول الأمر ، ثم يتلمسون طرقاً للتعبير، ثم طرقاً للمساهمة، أو ينضّبون أقواس محاكمهم ليعيدوا لمفهوم الضمير الاجتماعي رغبته بتلمس وقياس الحدث. هم كذلك حتى ولو كانوا صناع مفاتيح الحدث ورواده، فكيف الحال وهم كمجمل المجتمع السوري استفاقوا بلحظة غفلة على حراك غير محسوب !!

هل يمكن فهم ذلك دون سبر لخواص الحياة الثقافية السورية ؟

لنستعرض بضعة ثنائيات :

– المثقف المسكون بأسئلة الهوية وتحديد النموذج الجغرافي لشرق المتوسط / و الخاضع لتجاوزات ما هو أصيب من إنساني ، ثم ما هو أصيب من وطني .

– المثقف المنسحب من دائرة الشعارات الكبرى في الوطن والصراع الوجودي والحق التاريخي / والملتجئ لمعنى الانسان الحر العادل .

– المثقف المتضارب بين متطلبات التحليل خارج التقليدي وتحطيم الأطر المكبلة للفكر / وبين الحاجة لمجموع (ناس) تجري تغييرات على ذاتها .

– المثقف المصدوم بأطر سياسية خانقة جعلت فرديته سلباً للغرور ، أو دفعته ليكون موظفاً بأكمام ضيقة.

مما سبق نجيب لم واحد من عناصر روافع التغيير (المثقف) مرتبك وكيف ينبغي أن يناله التطور، ليمنح أجنحة لحركة جموع قلقة قفزت في الفراغ، وتبحث عن هبوط غير خشن . (٢)

ومن هنا نتحدث بانتفاضة كان أقصى أحلامها طرح أسئلة من هذا النوع لتكون قيد التداول.. لماذا فيسبوك ؟

ما الذي جعله قبلة القراء والكتاب ؟ كيف صار سمةً للمنتظر الثقافي . وهل ذلك تعبير سلبى أم إيجابى ؟

علينا أن نلاحظ أن فيسبوك مطعم شعبي مفتوح شبه مجاني، ولا يكلف الكثير من مشاق الانتقال، ولكن لا يمكنك فيه اختيار طعمك رغم ملايين القوائم والأطباق . هنا ديمقراطية ساذجة لمستوى انعدام الخيار . ولكنها بشكل ما ديمقراطية مشتتة وأسرة وبدائية .

أن يصير المجتمع التخيلي (غير الملزم) وسيلة الحوار الأهم اليوم لهو أمر جدير بالتوقف.

أن يكون هذا المجتمع التخيلي بديلاً عن حوار تراكمي خلاق هذا ما يجب رفضه وفق الثقافة بمعناها الأوسع عن الارتتهان لمطعم شعبي كهذا . فيما لو قدر لنا انجاز قفزة ما هنا .

ثورة البيانات الضائعة :

اليوم بترو كاف أحاول فهم الخطاب الاجتماعي / الثقافي لانتفاضة السوريين ، هل هو تعبير عن أزمة مترامية تعكس إرادة ما عاد يمكن كبحها لقوى تمتلك حلولاً ؟ . هل تشكل مجمل إنتاجات قوى الانتفاضة السورية (على تنوعها وتلاسلها) على صعيد البرامج تلك الرؤية العميقة للحل . وأنا أميل للإجابة بنعم ولكنها نعم مشروطة. نعم تؤكد أن العمق المتداول

تفقد مركزها العلمي الناهض البنائي، وتعيش على هامش الاستهلاك الثقافي والخوف والإشاعة والقلق المرضي .

هل من مخرج من دوائر إنتاج عنفية مستهلكة للقيم ؟ هل نواجه فيسبوك بقيم فلسفية تقدم الإنسان الثالثي (٣) كباحث عن علاقته بالعالم وفق تصوره المنتج لا وفق التصور المنقول ؟

الميديا والشباب يمتلكان بعض الحل . يجري اكتساح العالم وفق منهجيات وأخلاق الأقوى .. ورغبة الأضعف بالتخلي عن ثقافته المتوارثة .. بعض هذا الصراع يتم بوسائل معرفية تنتج ثقافة تدفع العالم لمزيد من الوحدة والانسجام . والبعض الطاغى يتم بالعنف المتبادل . حيث يفهم الأقوى رغبة الأضعف بالخصوصية كتحدي ينبغي محوه ويتمسك الأضعف بخصوصيته بانساقاً لوجيا غير نقدية تبقيه دون مستوى مشروع النهوض .

في بعدها الاجتماعي تقدم الانتفاضة السورية الكثير من الأخلاقيات على طاولة التشريع . تقدمها بأدوات رافضة بالمطلق لاستمرار هذه الازدواجية بين الإعلان والممارسة، ولكنها بالتدخل العميق مع الفكر السياسي المشغول بالسلطة كأولوية، وبانكفاء الثقافي / الإبداعي كونه ما يزال في حالة الصدمة فإن الناتج لن يكون عتبة أعلى تجعل التمييز سهلاً بين ما كان وما صار .

ربما هنا سيكون الحديث عن ثورة الثقافة ملحاً واستثنائياً حين سجد الجميع أن مجمل الأسئلة الملحة والعميقة بقيت دون لمس .

في مرحلة كهذه سيكون للمثقف (لا أحب تعبير مثقف ثوري لأن المثقف تعبير عما هو ثوري) مستمعون حقيقيون يدركون الطبيعة العميقة لمنتجه . ولا يشترطون لباساً موها يرتديه كي يقبلوا كلامه .

هوامش :

(١) ليس تجنباً لتسمية ثورة بل رغبة باشتراط منهج تحليلي في التوصيف .

(٢) هناك استثناءات قليلة لا تؤدي إلا لإثبات القاعدة العامة .

(٣) نسبة للعالم الثالث والذي بقي ثالثاً رغم غياب العالم الثاني.

ينال مسألة السلطة السياسية بالكثير من التفصيل والشرح . ولكن جوهر القضية الثقافية (الهوية والمال ودور العامل التنويري) مؤجلة ريثما تهدأ رياح المعارك .

قيادة الأركان للانتفاضة السورية ، تحسب الطلقات والعتاد والإصابات والحشوات الدافعة، وتقدم تقارير عن الشهداء والمنازل المهتمة وحالات الإعاقة .. أما ما يعتري المجتمع اليوم من انتكاسات وطفحه الجلدي المنتشر ، فثمة مثقف وإداعي وفنان مطالب أن يرصد ذلك كله، وأن يعتاد مشاركة قيادة الأركان لنسج رؤى مشتركة كيلا نحصد رياحاً بزرعة الهواء . من يحمل عصا المايسترو هنا ؟ مثقف مشحون بالمقبل الجديد المختلف أم صانع انتصارات مهموم بالآني المتغير اليومي؟ وهل يمكن قراءة توليفة ممكنة عبر الشك بالذات أولاً؟ (وهي فرصة مواتية لتعلم هذه الأداة البناءة) وصناعة ثقة مقننة بالآخر (ربما) .

إن عداوات مدركة الأسباب لأرقى بكثير من صداقات مبهمة .

ومن غير المناسب (تنويرياً على الأقل) تطوير نزاعات تحت الطاولات .. تحت حجج متهاكة من الطبيعة المختلطة والملونة للمجتمع . لا أدري إذا كانت المجاملة تساعد على كشف الأرقى من الفكر أم وحده صراع علني يفعل ذلك ؟

إن مواكبة العجز السياسي بعجز ثقافي أمر بار للعيان، ولم يتعد مجمل ما أنتج حالة الصدى لما هو سياسي . أسر المثقف ووضع تحت الإقامة الجبرية في سجن سياسي قديم في البلاد وما يزال شرطي متعدد البراز يسكن رغباته الجامحة أمنياً مرة ودينياً مرة. ورضى عن الذات مرة، وفوبيا المرتفعات مرة أخيرة .

وهذه الحال ، مع متغيرات حراك متناثر يضع التغيير غاية ويجعل الأدوات ، ينتج اليوم (إلا فيما ندر) ما يمكن تسميته بالمثقف الافتراضي هو الآخر متخيل وتوهيمي ورغائبي . ويمكنه مع أدوات تواصل إلكترونية تتيح جمهوراً واسعاً أن يغلق إلى ذاته ليجد غربته تنمو مع كل تعزيز لتواصله مع آخرين . هذا التفقير الفكري العبثي نتائجه بنى ثقافية هشة

تعتقد أن مهمتها مقدسة

«داعش» وفوارق في القوة والخبرة مع «النصرة»



القادمة من العراق، و تستخدم التخويف والتسلل لضمان مصدر مستمر للاستخبارات، كما تتقن استخدام معدات الاتصالات.

إثر رسالة أيمن الظواهري، صدر مرسوم أمير أبو بكر البغدادي (داعش) عن إنشاء الدولة الإسلامية في سوريا برئاسة الأمير الجديد، أبو محمد العدناني (اسمه الحقيقي، طه الفلاحه) الذي أعرب سابقاً احتقاره لأولئك «الذين ما زالوا يقاتلون من أجل دولة وطنية بدلاً من الأمة الإسلامية أو الأمة». الأمر الذي يؤدي ببساطة إلى أن تنقسم «داعش» إلى فريقين من المسلحين تحت قيادة واحدة. حيث الرأس هو البغدادي الذي يعتبر العدناني تحت حمايته.

وكشفت جبهة النصرة، أن «داعش» في محاولتها للتغلب على الظواهري، تشن حملة لتوضيح ما يدعو إليه أحد العلماء الشيخ عبد الحليم حول جرائم داعش.

وبالتالي، فواقع أن هناك صدع بين جبهة النصرة وداعش من خلال رسالة الظواهري أدى إلى تساؤل بعض أعضاء «داعش» حول من ينبغي اتباعه الظواهري أم البغدادي؟ البعض تخلى عن «داعش» وانضم النصرة، بينما انضم آخرون إلى جماعات أخرى مثل أحرار الشام. والسؤال الذي يطرح هو هل هذا يعني، من منظور التهديد، أن «النصرة» أقل أم أكثر خطورة من «داعش»؟ ينبغي النظر إلى هذا الخلاف على أنه تهديد وانقسام، إذا جاز التعبير، على المسائل التقنية. ومع ذلك، ويبقى الأهم هو متابعة التحولات المستمرة عن كذب مع كل دوافع القتل في سوريا.

الارشاد الذاتي لا يدع مجالاً لأية اعتبارات أخرى سواءً سياسية أو طائفية. وهم ببساطة مقتنعون أنهم يقاتلون من أجل هدف أسمى، يقسم الناس إلى قسمين مميزين: أولئك الذين يقبلون التفسير الحرفي للشريعة، مما يحتم عليهم تنفيذها، وأولئك الذين يرفضونها، وبالتالي يجب قتلهم بدون تردد.

لهذا السبب، فإن مقاتلي «داعش» لا يولون أي اهتمام حقيقي للوضع السياسي، إذ عليهم طاعة أولئك العلماء (القادة الدينيين)، الذين يملون أوامرهم دون اعتراضات، وتضم «داعش» السلفيين الجهاديين المتشددون أيديولوجياً، وجبهة النصرة هي القاعدة الجديدة نسبياً في هذا العالم الإسلامي، حيث لا تتمتع سيادة التلقين بالعمق الكافي لجذب هذه العناصر.

فرق آخر يكمن في الهياكل التنظيمية، فالعلماء يعيشون في الغالب بعيداً، لذلك، على أرض الواقع، تشكل «داعش» الأساس الأفقي وليس الهرمي. رغم أن هناك مجموعتين داخل داعش، هم الأعضاء والأمرء، وتنظيم لا يزال لديه ميزة فريدة من نوعها: عندما يتم قتل الأمير في المعركة، نادراً ما يؤثر ذلك على الهيكل التنظيمي. وهم ومع ذلك، يستندون إلى هيكليّة الهرم.

كما أن «داعش» أقوى بكثير من جبهة النصرة من حيث توفير التدريب، فهي تتمتع بمهارات قيمة من خلال خبرتها السابقة في العراق، إحداها القدرة على التمويل الذاتي من خلال الخطف وأخذ الفدية، ويسبب انفصال مقاتليها النسبي عن البيئة الاجتماعية في سوريا، فهي لا تتردد في استخدام القسوة المفرطة كسلاح نفسي. وتسيطر أيضاً على بعض حقول النفط الرئيسية إلى جانب الامدادات

هناك العديد من الآراء المتضاربة التي تدور الآن حول الفرق بين جبهة النصرة والدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام «داعش»، والتي تعتبر عموماً ممثل تنظيم القاعدة في سوريا. وقد زادت رسالة أيمن الظواهري من الارتباك في سورية خلال مباركتها لجبهة النصرة «إنها هي الجماعة الوحيدة النشطة في سوريا»، وتنعكس تلك الرسالة، على الأقل جزئياً، التوتر الصامت بين قاعدة الخليج العربي وزعيم المنظمة في مصر، أما الخلافات الدائرة بين جبهة النصرة وداعش في سورية فلا بد من دراستها على الأرض.

المنظمتان لديهما علاقات قوية جداً مع تنظيم القاعدة في ليبيا (عبد الحكيم بلحاج) و كل من رفع راية القاعدة وأتباعه هم على نفس المسار الأيديولوجي للمنظمة الأم. حتى الآن، هناك بعض الاختلافات الجذرية بالإضافة إلى أي مصدر كل عضو من هذه الجماعات.

تتألف «داعش» أساساً من غير السوريين، مما يسمح بالفصل بين المقاتلين الذين ينظرون بتجريد إلى المجتمعات السورية الخاضعة لسيطرتهم، أي مجتمع المسلمين التي يجب أن تحكمه الشريعة و ليس الأفراد والأسر المعروفة شخصياً للمقاتلين ، بالإضافة إلى أن داعش تجري تدريباتها في معسكرات معزولة نسبياً، حيث يقع أحدها في قرية دانا (حوالي 22 ميلاً من إدلب في شمال سوريا (حيث لا تؤخذ العلاقات المجتمعية الحساسة بعين الاعتبار).

ولا ينظر مقاتلو داعش إلى أنفسهم بطريقة مجردة، بل هم يعتبرون مهمتهم مقدسة، وهي رفع مستوى السكان إلى مستوى معايير الصالحين، كما أن

رأي ■ مصر والعودة إلى المستقبل

بغداد وفرص التحول السياسي تجاه الأنبار وكردستان

الأحداث في مصر تتخطى المنطق خلال الشهرين الماضيين. ومع ذلك يمكن للمرء أن يستخلص الملامح الرئيسية للصورة ليستنبط سلسلة من الاستنتاجات، بغض النظر عن ما إذا كانت منطقية. ويتجلى هذا الارتباك بوضوح أكثر من السابق في صياغة «الدستور» الجديد، فمن الواضح وجود محاولة لتجميع المفاهيم المتناقضة داخل الدستور الذي يعمل 50 من «ممثلي» الجماعات السياسية والاجتماعية المختلفة بصياغته، حيث تتجمع حفنة من الأيديولوجيات والأفكار المتضاربة في قطعة واحدة من الورق. وفقاً للدستور الجديد، لا يملك رئيس وزراء مصر الحق في اختيار وزير الدفاع أو وزير الداخلية إذ أن هذا الخيار سيتم من قبل «المؤسسات». كما أن قوانين الشريعة و«أهدافها» سيتواجدان جنباً إلى جنب مع المواد العلمانية التي تستخدم عبارات مثل «وفقاً للقانون» لفرض القيود، الأمر الذي يعني أن سن القوانين المدنية المحددة للبادئ الدستورية يفترض أن يكون على قدم المساواة مع وزارتي الداخلية والدفاع وفرض خياراتهم على رئيس الوزراء. والأسوأ من ذلك، أنه تمت الموافقة على «قانون المظاهرات» الجديد من قبل مجلس الوزراء ووقعه الرئيس على الفور، في حين تم الطعن فيه من قبل الشباب المصري الذين تظاهروا علناً في الشارع. و قوبلت مظاهراتهم بالعنف والشتائم من قبل الشرطة، والضرب المبرح حتى بعد الحجز، إلى جانب الضباط الذين كانوا يصرخون في وجوه الشباب أن «ثورتم» انتهت.

إنه من غير المنطقي وراء كل هذه المكونات القوية لل«الدولة» في مصر، وقصر النظر، والانفعال للحصول على مزيد من الحرية والامتيازات التي تتجاوز حتى ما كانوا يتمتعون به في عهد مبارك. أن يختار الفريق عبد الفتاح السيسي، وزير الدفاع الذي يتمتع بشعبية كبيرة، البقاء وراء الستار في كل هذا، لذلك فهو لا يجازف بشعبيته خلال الفترة الانتقالية الفوضوية لمرحلة ما بعد ثورة مصر، الأمر الذي لا يبدو من الحكمة في الوقت الراهن، بل هو على العكس من ذلك.

واستندت مناورة مؤسسات الدولة أولاً على شعبية السيسي، وثانياً على «التعب الثوري» بين غالبية الشعب، ولكن هذين العاملين ينبغي أن لا يؤخذا على أنهما مكسبات طويلة الأمد، ففي عام 2012، كان وزير الدفاع السابق حسين طنطاوي ونظيره رئيس الأركان سامي عنان يتمتعان بشعبية كبيرة في الربيع، إلى أن سقطا في الخريف من العام نفسه. إلى جانب دوافع أخرى تدعو المصريين للتخلي بالصبر أو الذهاب إلى الشوارع: لا بد من ذكر تلك العناصر الأساسية: وجود الأمل في المستقبل، والتطلع إلى مؤشرات التحسن الاقتصادي، والمعاملة بكرامة وفقاً لاحترام حقيقي للقانون (بشرط أن لا يتم تطبيقه مثل قانون التظاهر الأخير) والثقة في الحكم الرشيد في البلاد. وينبغي اعتبار شعبية السيسي، و«التعب الثوري» عاملاً مؤقتاً.

لا بد من القول إنه حتى لو نجحت المحاولات الحالية لاستغلال لحظة مواتية لفرض النظام، كما تقول الشرطة، أو إذا كانت المناورات للعودة إلى حالة سابقة مثل الفساد وغياب المساءلة وعدم احترام الحقوق والقوانين، كما يقول الشباب، سوف يكون مؤقتاً، كما لا يمكن العودة إلى الماضي في حال العودة إلى الشوارع لبناء مصر إلا في حال تم بناء مملكة من الخوف على نمط تلك التي كانت سائدة أيام عبد الناصر. وهذا أمر مستحيل تماماً لمئات من الأسباب المختلفة، فالاندفاع في العودة إلى ما قبل يناير 2011 يدفع مصر إلى مزيد من المشكلات في المستقبل.

عصام عزيز

بالتوازي مع الخطوة الموازية تجاه الحكومة الإقليمية الكردية. والتي لا بد من اتخاذها في حال تمت المصالحة الحقيقية بين الغرب وإيران. حيث أن العائد المتوقع من النفط الإيراني إلى السوق الدولية سوف يكون دافعاً لتحقيق المصالحة بين بغداد وأربيل، ومن المحتمل إحياء فكرة تصدير الجزء الأكبر من النفط العراقي عبر الشمال. تتجه تركيا وحكومة إقليم كردستان إلى عقد اتفاق بينهما لتصدير النفط الكردستاني عبر خط أنابيب يربط بين كليهما، كما أن أربيل تستعد في العام المقبل لاستضافة مؤتمر النفط والغاز مع الشركات العالمية الـ 100 الساعية للمشاركة. إلى جانب ما يقرب من 50 من شركات النفط العاملة بالفعل في كردستان العراق.

في حين أن النزاع بين بغداد – أربيل لا يمثل حتى الآن مشكلة لا حل لها، لهذا ينبغي أن لا يترك النزاع دون محاولات جادة لتسويته، مما يجعل الوضع الراهن والظروف الحالية أقل صعوبة في التعامل معها، ولكن أي اتفاق مع إيران أساسه النفط الإيراني يمكن أن يساعد على تسريع حل الخلافات التي استمرت زمناً طويلاً بين الطرفين.

تحضيرات مكثفة لجنيف ٢

إنشاء القيادة العسكرية الأمنية الموحدة التي ستهيمن عليها القوى العلمانية، لتشن على الفور حرباً ضد الفصائل الجهادية، بما في ذلك جبهة النصرة والقاعدة والدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش».

وقد اتخذ الرئيس الروسي بوتين مبادرتين من أجل تحقيق هذه الأهداف الأساسية. الأولى، تحدثه هاتفياً مع الرئيس بشار الأسد في 21 تشرين الثاني، للتأكد من أن الحكومة السورية سترسل ممثليها إلى الدورة الثانية لجنيف. والثانية هي زيارته البابا فرانسيس الأول في الفاتيكان في 25 نوفمبر/ تشرين الثاني.

دارت المناقشات بين بوتين وبابا الفاتيكان حول التعاون الروسي مع الفاتيكان لتأمين أوضاع المجتمع المسيحي في المشرق العربي. كما اتصل بوتين بالرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند للحصول على الدعم الفرنسي لجهود الفاتيكان الروسية، نظراً لدور فرنسا التاريخي في سوريا ولبنان بموجب اتفاقات سايكس بيكو، كما أن الدعم الفرنسي ليس حاسماً فقط للمسيحيين، ولكن أيضاً للدروز والأكراد والعلويين جميعاً، ولا تزال فرنسا قلقة إزاء أوضاع العلمانيين السنة في كل من سوريا ولبنان.

اعترف دبلوماسي أمريكي بأن الاستعدادات ستكون صعبة للغاية، ولكن هذا الاتفاق المبدئي حول تفاصيل تشكيل حكومة انتقالية ضروري في اجتماع جنيف 2، من أجل وقف إطلاق النار، والانتقال إلى ظروف أفضل.

في ظل أفضل الظروف، سوف تواجه سوريا أسوأها و سنوات من الصراع المكثف لتتمكن القوات المسلحة من هزيمة الفصائل الجهادية التي تبسط سيطرتها على مناطق مهمة في شمال البلاد.

أظهر رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي مؤخراً بعد زيارته لواشنطن في بداية نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي دلائل وجود تغيير في سياسته تجاه الأقلية السنية التي نجمت عن الضغط الناتج عن إمكانية رفع العقوبات في المستقبل عن النفط الإيراني، كما قد يكون الوقت قد حان للضغط للتوصل إلى اتفاق مع حكومة إقليم كردستان.

في 25 نوفمبر، استقبل رئيس الوزراء وفداً من محافظة الأنبار في مكتبه برئاسة المحافظ، حيث أبدى تجاوباً ملحوظاً فيما يتعلق بالاحتياجات الضرورية للسكان، ووعد بإرسال معونة بنحو 70 مليون دولار في المستقبل القريب لتحسين ظروف الحياة في تلك المنطقة. كما يعود السبب لعودة ظهور تنظيم القاعدة في الأنبار، وسلسلة الهجمات الإرهابية المستمرة في بغداد وغيرها، ولعله من الواضح أن الحديث الذي سمعه المالكي في واشنطن يكمن وراء انفتاح رئيس الوزراء على أهل السنة. ومع ذلك، فإن المشككين في الأنبار مقتنعون بأن خطوة رئيس الوزراء تأتي ضمن الدعاية للانتخابات التي ستقام العام المقبل.

حتى الآن، لا بد أن يقتزن الزخم الذي أوجدته الخطوات التي اتخذها المالكي تجاه السنة

تعمل روسيا والولايات المتحدة على مدار الساعة للتحضير لمؤتمر جنيف 2 المزمع عقده في 22 يناير 2014. إن المساعي الدبلوماسية الناجحة، والأعمال التحضيرية تحتل المرتبة الأولى، وفي هذه الحالة وعقب اجتماع بين وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية ويندي شيرمان، والسفير الأمريكي روبرت فورد، وغينادي غاتيلوف نائب وزير الخارجية الروسي، والمبعوث الخاص للأمم المتحدة الأخضر الإبراهيمي في جنيف في 25 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، حيث بدأت المحاولات التفصيلية تتجه نحو تأسيس حكومة مؤقتة.

ووفقاً لدبلوماسيين أمريكيين مشاركين في العمل، فإن الهدف هو التمثيل النسبي في جميع المناصب الرئيسية في الحكومة الانتقالية، التي تنقسم بين مسؤولين من «الحكومة الحالية» وكبار الشخصيات المعارضة العلمانيين، لأجل تحقيق التوازن بين قادة النظام والمعارضة الحالية، مما يعكس هدف المسؤولين الروس وأمريكا والأمم المتحدة في ضمان تمثيل جميع الأقليات في سوريا والعلويين والدروز والمسيحيين والأكراد، كما يشمل المشاركة المباشرة في الحكومة المؤقتة في بعض الحالات، و سيؤمن في حالات أخرى، الحماية تحت مظلة الاتفاق بين كافة الفرقاء.

وأكد الدبلوماسي الأمريكي على ثلاثة أهداف سيتم العمل على تحضيرها من قبل الأميركيين والروس ومسؤولين من الأمم المتحدة للعمل على التحضيرات: أولاً، الحفاظ على جزء من «الحكومة العميقة» القائمة على حالها، إلى جانب إعادة تأسيس التعاون مع زعماء المعارضة الذين كانوا أنفسهم جزءاً من الجهاز نفسه. الثاني هو التأكيد على إنهاء القمع الذي يمارسه نظام الأسد. الثالث،

انتهاكات فاضحة: حقوق الإنسان في عالم متغير

الدكتور عبد الله تركماني



وواجبات للأفراد والحكومات. ومما يؤكد أهمية حقوق الإنسان، في دول العالم العربي، أنّ التقارير السنوية للمنظمات الوطنية والإقليمية والدولية تعكس واقعاً مؤلماً للانتهاك النمطي لهذه الحقوق في معظم الأقطار العربية: انتهاكات الحق في الحياة، والموت من جراء التعذيب، وانتهاك الحق في الحرية والأمان الشخصي من خلال اعتقالات غير قانونية، وظاهرة المفقودين والمنفيين واللاجئين والنازحين. كما يعكس صورة متدنية لمعاملة سجناء الرأي والضمير وغيرهم من المحتجزين، وغياب الحق في محاكمة عادلة، وانتهاك حريات الرأي والتعبير، والقيود التي يعانها حق تكوين منظمات المجتمع المدني، وحق المشاركة في إدارة الشؤون العامة. وهكذا، بعد ما شهدناه من انتهاكات فاضحة لحقوق الإنسان في العديد من الدول، وحتى الانتقاص من الحقوق المدنية في أعرق الدول الديمقراطية، تساءل البعض: هل أن عصر حقوق الإنسان جاء وذهب إلى غير رجعة؟ بالتأكيد، إنه لم يذهب، فنحن نواجه تحديات بأشكال جديدة، لذلك نشعر بالحاجة إلى إيجاد استراتيجية شاملة تركز على إعادة تأهيل حكم القانون الديمقراطي وحمايته، وتطبيق المعايير الأساسية للكرامة الإنسانية على كل دولة. وفي الذكرى الخامسة والستين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يجدر التأكيد على كونه وشمولية هذه الحقوق.

تشير إلى مسؤولية علي أعلى مستويات الحكومة بما يشمل رئيس الدولة. في الواقع تقف قضايا حقوق الإنسان اليوم ضحية تناقضين: أولهما، الإرهاب، باعتباره يمثل اعتداءً صارخاً على الحقوق الأولية للإنسان. وثانيهما، مكافحة الإرهاب، التي تستخدمها أغلب حكومات العالم لتبرير عدم التزامها بالمعايير والإجراءات التي يفرضها التزامها بالشرعة الدولية لحقوق الإنسان. ومع اتساع دائرة التوظيف السياسي والبراغماتي لحقوق الإنسان في العلاقات الدولية، فإن هيئات المجتمع المدني العالمي التي أضحت عاملاً مؤثراً هاماً في المجتمع الدولي، والتي باتت تشتغل وفق نظام شبكات تضامنية، عالمية وإقليمية ووطنية، تنتصب متراساً أخيراً لكل المؤمنين بالقيم العليا للحرية والكرامة، وأمثلاً لضحايا الانتهاكات، وجواباً يبدد أجواء الشك والقلق حول مستقبل حقوق الإنسان في الألفية الثالثة. إن احترام حقوق الإنسان أصبح أحد أهم المعايير الدولية لقياس تقدم الدول، ومن ثم فإن أي انتهاك لها يعرّض الدولة المدانة لضغوط وإدانة دامغة من المنظمات العالمية ومن المجتمع الدولي. مما يحمل الحكومات مسؤولية ضمان هذه الحقوق الأساسية، ويلزم مؤسساتها، التشريعية والتنفيذية والقضائية، بتشريع هذه الحقوق الأساسية وضمن تطبيقها، وفاءً لما وقّعت عليه من موثائق دولية، ولما تنص عليه معظم الدساتير من حقوق

في الذكرى الخامسة والستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان نعيش الجيل الثالث من هذه الحقوق: الأول بدأ مع الإعلان في 10 كانون الأول 1948، والثاني في الستينيات من القرن الماضي بالتركيز على العهدين الدوليين بخصوص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أما الثالث فهو ينادي بالحقوق الجماعية العامة للإنسان. لقد كان الإعلان أول ميثاق دولي مهم يجمع عليه العالم بعد الميثاق التأسيسي للأمم المتحدة، ومن يطلع على هذا الإعلان يجد فيه الكثير من حقوق الإنسان الأساسية: الحق في الحياة، والأمن، والحرية، والصحة، والتعليم، والعمل، والكرامة الإنسانية. ولكن، في الوقت الذي تتبلور فيه منظومة حقوق الإنسان فإن الواقع الملموس يكشف عن هوة واسعة بين هذا التبلور النظري وبين الصعوبات والعراقيل التي تواجه هذه الحقوق. فقد كانت المجموعة الدولية شاهدة خلال السنوات الأخيرة على حقيقة أنّ حماية كرامة الإنسان وحرمة الجسدية والمعنوية مرتبطة إلى حد بعيد لأولويات السياسة الدولية، وقد ظهر ذلك جلياً في التعامل مع أداة جريمة الكيماوي السوري وتجاوز حقوق ضحايا الجريمة. كما أن مفوضة الأمم المتحدة العليا لحقوق الإنسان نافي بيلاي قالت مؤخراً: "إن لجنة التحقيق حول سوريا التابعة لمجلس حقوق الإنسان جمعت كميات هائلة من الأدلة حول جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. والأدلة